الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الأربعون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2023

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2024

الوثيقة: EB 2023/140/R.8

بند جدول الأعمال: 3(ب)(1)

التاريخ: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للإقرار

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى إقرار خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2024.

الأسئلة التقنية:

Charalambos Constantinides
مدير
مكتب المراجعة والإشراف
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

Robert Creswell
مدير المراجعة
مكتب المراجعة والإشراف
البريد الإلكتروني: r.creswell@ifad.org

جدول المحتويات

أولا – مقدمة **2**

ثانيا - خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف المقترحة لعام 2024 **2**

ألف- المخاطر وأولويات المراجعة لعام 2024 2

باء- خطة العمل المقترحة لعام 2024 3

جيم- أنشطة المراجعة الداخلية 5

دال- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد 8

ثالثا- قدرات مكتب المراجعة والإشراف ومتطلباته من الموارد لعام 2024 **8**

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2023

أولا ـ مقدمة

1- تقدم هذه الوثيقة خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2024، والمعلومات الأساسية ذات الصلة.

2- وقد وافق رئيس الصندوق على خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2024. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقا لاختصاصاتها، تقديم مقترحات إلى رئيس الصندوق للنظر فيها. وستُقدَّم خطة العمل، عند الانتهاء من إعداد صيغتها النهائية، إلى المجلس التنفيذي لإقرارها في دورته التي ستُعقد في ديسمبر/كانون الأول 2023.

3- وتُقدم خطة العمل إلى لجنة مراجعة الحسابات قبل الانتهاء من عملية إعداد الميزانية لعام 2024 بحيث يمكن إيلاء المراعاة على النحو الواجب لحجمها وتعقيدها في استعراض اللجنة لمدى كفاية موارد مكتب المراجعة والإشراف وميزانيته المقترحة لعام 2024.

ثانيا ـ خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف المقترحة لعام 2024

ألف- المخاطر وأولويات المراجعة لعام 2024

4- هذه هي السنة الأخيرة من فترة التخطيط الاستراتيجي 2022-2024، ولم تتغير الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة والإشراف لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، فهي لا تزال على النحو الذي صيغت به في عام 2021. وتشمل بصورة أساسية تقديم مكتب المراجعة والإشراف خدمات المراجعة والتحقيق في الوقت المناسب وبجودة عالية وموضوعية إلى الإدارة والهيئات الرئاسية. وأعاد مكتب المراجعة والإشراف تقييم بيئة مخاطر المراجعة في سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الأول 2023 لقياس الصلاحية الجارية للمخاطر الأساسية المحددة مسبقا وخيارات المراجعة المبدئية. وأدى ذلك إلى أخذ ما يلي في الاعتبار لعام 2024:

- مع انتهاء الجائحة واكتمال العديد من المبادرات الإصلاحية المؤسسية، خفض مكتب المراجعة والإشراف أولوية المراجعة في مجالات المخاطر ذات الصلة. ولكن المنظمة لا تزال تمر في مرحلة تعلم وإعادة تكيف في بعض المجالات، مثل إعادة معايرة مبادرة اللامركزية 2.0 وعملية إعادة التعيين، الأمر الذي لا يزال يتسبب ببعض التقلبات في المشهد العام لعملية الصندوق.
- برزت بعض مجالات المخاطر ذات الأولوية على نحو أكبر في العامَين الماضيين. وتشمل ارتفاع معدل الوظائف الشاغرة (على الرغم من أن هذا المعدل يسلك الآن اتجاها تناقصيا)، وعمليات القطاع الخاص غير السيادية، وحجم التزامات القروض/المنح غير المصروفة والتعرض للمخاطر الخارجية مثل المخاطر السيبرانية. وفي الآونة الأخيرة، تقدمت إلى الواجهة الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي والمخاطر ذات الصلة.
- وليس عام 2024 السنة الأخيرة في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فحسب، بل إنها أيضا سنة انتقالية نحو فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. فالحجم الكبير المتوقع للموافقات على المشروعات الجديدة والجهود التحضيرية لضمان هيكلة الصندوق بطريقة سليمة لتحقيق أولويات والتزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ستتطلب قدرا كبيرا من وقت الموظفين والموارد الخاصة بهم.

باء- خطة العمل المقترحة لعام 2024

5- يعتمد اختيار مهام مراجعة الحسابات/المهام الاستشارية المقترحة لعام 2024 في الجدول 1 أدناه على النطاق المحدّث المشمول بالمراجعة القائمة على المخاطر، ويأخذ في الاعتبار الموارد من الموظفين وغير الموظفين في مكتب المراجعة والإشراف على النحو المبيّن في القسم ثالثا. وترد في القسم جيم البرامج القطرية التي اختيرت لعمليات مراجعة الإشراف في عام 2024.

الجدول 1

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف المقترحة لعام 2024

مهام المراجعة الداخلية والمهام الاستشارية
مهام المراجعة والمهام الاستشارية ▪ المكاتب القطرية والإقليمية (5) ▪ عمليات مراجعة الإشراف على البرامج القطرية (6) ▪ التقرير الشامل عن الإشراف على البرامج القطرية ▪ إدارة الاستجابة للطوارئ والمبادرات الخاصة (مرفق تحفيز فقراء الريف/مبادرة الاستجابة للأزمات) ▪ *حوكمة أمن تكنولوجيا المعلومات وإدارته* ▪ *تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية* ▪ *تخطيط القوى العاملة* **الاستعراضات المحدودة النطاق (مهام متكررة)** ▪ الضوابط الداخلية المتعلقة بالإبلاغ المالي ▪ الإنفاق على مقر إقامة رئيس الصندوق (من أبريل/نيسان إلى مارس/آذار) ▪ التصديق على نفقات المقر المقدمة إلى حكومة إيطاليا لسدادها ▪ تحليل البيانات: الدراسات الشاملة، والاتجاهات، والاستثناءات ومؤشرات المخاطر **الأعمال الاستشارية الأخرى** ▪ المشاركة بصفة مراقب في لجان إدارة خط الدفاع الثاني الهامة ▪ توفير التعليقات والمدخلات على المشروعات والمنتجات والمبادرات المؤسسية الرئيسية المقترحة ▪ المهام الأخرى التي تساهم في التخفيف من المخاطر المؤسسية
التحقيقات ومكافحة الفساد
▪ التحقيقات الفعالة والمناسبة التوقيت ▪ تعزيز سياسة جديدة لمكافحة الفساد (التدريب والتوعية والترويج) ▪ العمل المنسق مع شُعب الصندوق الأخرى للتخفيف من المخاطر
بناء القدرات والتنسيق
▪ التمثيل والترويج في الاجتماعات الداخلية والخارجية ▪ صيانة أدوات دعم المراجعة والتحقيق وتطويرها ▪ الاستعراض الخارجي لوظائف المراجعة/التحقيق (الدعم وتنفيذ التحسينات) ▪ تعيين الموظفين وتدريبهم وتقييمهم وتطوير قدراتهم ▪ تنسيق شبكات المراجعة والتحقيق الخاصة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية

6- وحُددت أيضا أساليب العمل/الوظائف الواردة في الجدول 2 على أنها مجالات ذات أولوية للمراجعة ويمكنها أن تشكل بدائل للمهام المدرجة في خطة العمل لعام 2024 (في حال تغيُّر المخاطر/الأولويات)، أو يمكن مراجعتها في عام 2025.

الجدول 2

قائمة مهام المراجعة/المهام الاستشارية البديلة المحتملة لعامَي 2024 و2025

مهام المراجعة الداخلية والمهام الاستشارية
▪ عمليات القطاع الخاص ▪ الضمانات في الأوضاع الهشة/المتأثرة بالنزاعات

- استمرارية الأعمال
- حوكمة الذكاء الاصطناعي
- المبالغ المصروفة
- إطار التنقل
- إدارة الأصول والخصوم

7- ويمكن لمكتب المراجعة والإشراف إجراء تغييرات خلال العام استجابة للمخاطر والأولويات الناشئة، وسيُبلغ لجنة مراجعة الحسابات بذلك.

جيم- أنشطة المراجعة الداخلية

8- يرد أدناه موجز للأساس المنطقي للاختيار، إلى جانب وصف النطاق والأهداف المتوقعة للمهام المقترحة لعام 2024:

- **مراجعة المكاتب القطرية (5).** ترتبط عمليتا اللامركزية والتفويض بالصلاحيات ارتباطا مباشرا بالتشغيل الفعال لمكاتب الصندوق في البلد والإقليم المعنيين. ويغطي مكتب المراجعة والإشراف هذا المجال بصورة منهجية كل عام. وستخضع خمسة مكاتب للمراجعة من أجل توفير ضمانات تؤكد أنها أنشئت على نحو فعال وأنها تعمل بالامتثال لقواعد الصندوق وإجراءاته. وبما أن المكاتب الإقليمية القائمة في أفريقيا الشرقية والجنوبية وفي غرب ووسط أفريقيا شملتها المراجعة في الآونة الأخيرة، فإن عمليات المراجعة الخمس في عام 2024 ستكون جميعها للمكاتب القطرية للصندوق. وستوفّر عمليات المراجعة هذه ضمانات بالغة الأهمية بشأن الاستخدام الفعال للصلاحيات المالية والإدارية والتشغيلية المفوضة، التي تُعتبر أساسية للإدارة الفعالة لمنظمة لامركزية. وسيشمل ذلك أيضا تقييم فعالية خط الدفاع الثاني في عمليات التحقق ذات الصلة التي تُجريها شُعبة المراقب المالي وغيرها من كيانات الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، ستُقيّم عمليات مراجعة المكاتب القطرية مدى مواءمة المكاتب مع إطار الأمم المتحدة للإدارة والمساءلة. وسيستند اختيار المكاتب التي ستخضع للمراجعة في عام 2024 إلى حجم المعاملات، والسنوات التي مرت منذ آخر عملية مراجعة داخلية أجراها مكتب المراجعة والإشراف، وتصنيف المراجعة الذي وضعته المراجعة الداخلية الأخيرة التي أجراها مكتب المراجعة والإشراف، ونوع المكتب اللامركزي، والانتشار الإقليمي، والمراجعة الموازية المقررة للبرنامج القطري، وأي مخاطر معيّنة. ولدى مكتب المراجعة والإشراف قائمة مبدئية من المكاتب القطرية للصندوق التي ستخضع للمراجعة؛ ولكن وضعها الحالي من حيث الإنشاء/التحديث لا يزال متقلبا جدا ولذلك سيُنجَز الاختيار في مطلع عام 2024.
- **عمليات مراجعة الإشراف على البرامج القطرية (6).** ستكون عمليات مراجعة أنشطة الصندوق للإشراف على البرامج القطرية ودعم تنفيذها مرة أخرى عنصرا رئيسيا في خطة العمل، مع الاستمرار في توفير ضمانات بشأن فعالية إدارة المخاطر الائتمانية الكبيرة المتصلة بتنفيذ البرامج، بما في ذلك آليات مكافحة التدليس. ويساهم دوران الموظفين، وموارد الإشراف المحدودة والتحديات في عدد كبير من مجالات المشروعات في هذه المخاطر. وفي عام 2024، وبدلا من استعراض التوريد في المشروعات والإدارة المالية بوصفهما الهدفين الأساسيين، ستقوم عمليات المراجعة بـ "تتبع الأموال"، بما يشمل المجالَين معا ويحقق أوجه التآزر. ويجوز خفض التركيز قليلا على هذين المجالين نظرا للتحسينات الكبيرة التي تشهدها العملية المؤسسية. وسيتواصل استعراض المراجعة الخارجية للمشروعات نظرا لأن دورها أصبح أكثر أهمية مع الانتقال إلى وضع التقارير المالية المؤقتة بشأن المبالغ المصروفة. وسيكون الإشراف على الرصد والتقييم هدفا ثانيا للمراجعة لأن عمليات المراجعة

الأخيرة لاحظت وجود مشاكل في جودة هذه البيانات. وستواصل عمليات المراجعة توفير ضمانات بشأن الإدارة المالية والتقيد بمتطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق.

الجدول 3

عمليات مراجعة الإشراف على البرامج القطرية لعامَي 2024 و2025

الشعبة	*عام 2024*	*البديل/2025*
آسيا والمحيط الهادي	*كمبوديا*	*سري لانكا*
أفريقيا الشرقية والجنوبية	*رواندا*	*أوغندا/أنغولا*
أمريكا اللاتينية والكاريبي	*الأرجنتين*	*المكسيك*
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	*تونس*	*البوسنة والهرسك*
غرب ووسط أفريقيا	*موريتانيا*	*تشاد*
الخيار السادس	*يؤكد لاحقا*	*يؤكد لاحقا*

استند اختيار البرامج القطرية التي ستشملها المراجعة في عام 2024، بصورة أساسية، إلى حجم الحافظة النشطة ومقدار المبالغ التي صُرِفت مؤخرا للبرنامج القطري، والوقت الذي انقضى منذ آخر مراجعة داخلية أجراها مكتب المراجعة والإشراف، وعوامل المخاطر الأخرى مثل تقييمات خط الدفاع الثاني ومدلولات حجم التحقيقات. ونظرا لعبء العمل الشديد المتوقع أن يقع على كاهل الزملاء المعنيين بتصميم البرامج والإشراف عليها في عام 2024، قد يقرر مكتب المراجعة والإشراف إجراء مراجعة في أحد المجالات البديلة ذات الأولوية بدلا من إجراء مراجعة سادسة للإشراف على البرنامج القطري المعني.

- **التقرير الشامل عن الإشراف على البرامج القطرية (مهمة استشارية).** ستُجمع كل الملاحظات الواردة في التقارير الخاصة بكل بلد التي تترتب عنها تداعيات نظامية في تقرير شامل من أجل مشاركة الدروس المستفادة والتخفيف من المخاطر في الحافظة الأوسع بأكملها.
- سيركز **تخطيط القوى العاملة** بصورة أساسية على كفاءة وفعالية ضوابط تخطيط القوى العاملة في سياق إدارة الوظائف الشاغرة، ولكن يمكن أن يشمل التخطيط جوانب أخرى تبعا لما يمليه نطاق المراجعة القائم على المخاطر.
- **إدارة الاستجابة للطوارئ والمبادرات الخاصة (مرفق تحفيز فقراء الريف/مبادرة الاستجابة للأزمات).** أُنشئ مرفق تحفيز فقراء الريف استجابة لأزمة جائحة كوفيد-19 وأدى إلى استثمار بقيمة 89 مليون دولار أمريكي في 55 مشروعا. ولذلك من المفيد استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تكون ذات صلة بالمبادرات المستقبلية، بما في ذلك مبادرة الاستجابة للأزمات الجارية حاليا.
- **تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية.** يجري الآن تعميم إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، وهيكل لجنة إدارة المخاطر المؤسسية قائم ويعمل. وسيجري مكتب المراجعة والإشراف تقييما لنضوج إطار إدارة المخاطر المؤسسية ومساهمته في عملية صنع القرار القائمة على المخاطر.
- **حوكمة أمن تكنولوجيا المعلومات وإدارته.** تحت هذا العنوان، ستدقق مهمة المراجعة في المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، وهو مجال يندرج باستمرار في مقدمة أو تقريبا في مقدمة الاستقصاءات العالمية للمخاطر.
- **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.** يوفر التقييم السنوي الذي يجريه مكتب المراجعة والإشراف لجميع الضوابط الرئيسية على الإبلاغ المالي أفكارا هامة لفهم استمرار قوة الضوابط

الرئيسية على الإبلاغ المالي؛ وتزداد أهمية ذلك في سياق التغييرات الجارية والحاجة إلى الحفاظ على وضع مالي سليم. وستدعم هذه المراجعة أيضا تصديق الإدارة السنوي على فعالية هذه الضوابط التي يُبدي مراجع الحسابات الخارجي رأيه بشأنها. وسيُنسق مكتب المراجعة والإشراف مع مراجع الحسابات الخارجي للصندوق في هذا المجال.

- ستوفر عمليات المراجعة التالية ضمانات بشأن كفاية ودقة التقارير المقدمة إلى الأطراف الداخلية والخارجية:
  - **مراجعة الإنفاق على مقر إقامة رئيس الصندوق.** سيقوم مكتب المراجعة والإشراف بمراجعة النفقات المتعلقة بمقر إقامة رئيس الصندوق وفقا لقرار مجلس المحافظين ذي الصلة.
  - **التصديق على نفقات المقر المقدمة إلى حكومة إيطاليا لسدادها.** سيصدّق مكتب المراجعة والإشراف على دقة البيان السنوي للنفقات، وسيطلب من حكومة إيطاليا سداد النفقات المتعلقة باستضافة مقر الصندوق.
- **تحليل البيانات.** سيواصل مكتب المراجعة والإشراف استخدام قدرته في مجال تحليل البيانات في سياق عمليات المراجعة المقررة ومشاركة أي استنتاجات مخصصة مع الإدارة. وسيستخدم مكتب المراجعة والإشراف أيضا خبرته في تحليل البيانات لتقديم دعم استشاري إلى مجالات أخرى في المنظمة تطوّر قدرات مماثلة لرصد الإدارة أو إجراء استعراضات خط الدفاع الثاني.

عمليات المراجعة الأخرى المحددة مبدئيا للفترة 2024-2025:

- من المزمع إعداد تقارير شاملة عن كل من البرامج القطرية والمكاتب القطرية/الإقليمية لعام 2025.
- **إطار التنقل.** أُطلِق الإطار في مطلع عام 2020 بوصفه أداة أساسية لتحويل القوى العاملة في الصندوق. ولم يقم مكتب المراجعة والإشراف بعد بمراجعة الإطار لأن هذه العملية تستغرق وقتا. والإدارة مزمعة على إجراء مزيد من إعادة معايرة للعنصر الأساسي في الإطار – عملية إعادة التعيين – في مطلع عام 2024. ومن ثم سيدرج مكتب المراجعة والإشراف ذلك كخيار مبدئي لعام 2025.
- **عمليات القطاع الخاص.** تحقق عمليات القطاع الخاص نموا مطردا وتشكل مجالا ذا أولوية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وهو مجال جديد نسبيا للصندوق، وسيقوم مكتب المراجعة والإشراف بتقييم الضوابط وبالهيكلة ويساهم في الاستعداد لاعتماد حافظة أكثر أهمية خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وبما أنه لا يزال من المزمع إجراء إصلاحات في هذا المجال في مطلع عام 2024، فإن مكتب المراجعة والإشراف يحدد توقيت تدخله في عام 2025.
- **استمرارية الأعمال** مدرجة في قائمة المهام المبدئية لعام 2025؛ ولكن أُنهيت للتو دراسة خارجية عن استمرارية الأعمال ولن يكون العمل في هذا المجال مطلوبا إلا إذا لم تكن هناك معالجة فعالة للثغرات المحددة.
- يتوسع **الذكاء الاصطناعي** سريعا ويتيح فرصة كبيرة فيما يتعلق بالعديد من المخاطر الرئاسية، بما في ذلك حماية البيانات، والتحيز وحقوق الملكية الفكرية.
- حددت لوحة متابعة المخاطر المؤسسية خطرا استراتيجيا يتمثل في أن الموافقات على المشروعات أعلى دائما من المبالغ المصروفة، مما يؤدي إلى **رصيد متزايد غير مصروف من التزامات المشروعات**.
- سلطت عمليات المراجعة الأخيرة للإشراف في الصندوق الضوء على تحديات **الحصول على ضمانات لاستخدام الأموال في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات**. ويمكن الاضطلاع بمهمة مبدئية تتمثل

في تجميع الدروس المستفادة في هذا المجال والنظر في سبل استخدام التكنولوجيا للابتكار في الممارسات.

- بعدما شملت مراجعة **إدارة الأصول والخصوم** بالفعل إدارة السيولة (2022) وكفاية رأس المال (مسودة تقرير يُعمَل حاليا على وضعه في صيغته النهائية التي ستصدر في عام 2023)، وهما الخطران الرئيسيان، ستقوم باستعراض العمليات والأدوات لتحسين قائمة الموازنة في الصندوق وتحقيق استدامتها.

9- **المهام الاستشارية.** سيواصل مكتب المراجعة والإشراف، بالإضافة إلى دوره بوصفه مراقبا في لجان الإدارة، إجراء استعراضات استشارية محددة، بناء على طلب الإدارة، وتقديم تعقيبات رفيعة المستوى بشأن مسودات السياسات والإجراءات الرئيسية. وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف الاضطلاع بدور نشط في متابعة توصيات المراجعة المعلقة والإبلاغ عنها، وسيدعم الإدارة في تحديد التحسينات والتدابير التصحيحية الضرورية. وسيواصل العمل عن كثب مع كيانات المراجعة في وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لضمان اتباع نُهج مراجعة منسقة وتبادل المعلومات بفعالية. وعلى وجه الخصوص، يرأس مكتب المراجعة والإشراف فريقا عاملا بصورة مشتركة مع اليونسكو لتحفيز الابتكار ضمن وظائف المراجعة الداخلية في منظومة الأمم المتحدة.

دال- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

10- ستبقى الأولويات الرئيسية لقسم التحقيقات في مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2024 هي نفسها: (1) ضمان التحقيق في الادعاءات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛ (2) الحفاظ على تعاون قوي مع الشُّعب الأخرى في الصندوق من أجل التخفيف من مخاطر التدليس/الفساد في مرحلة مبكرة. ولهذه الغاية، ينفذ مكتب المراجعة والإشراف التحسينات المحددة من خلال الاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق في الصندوق وسيواصل القيام بذلك خلال الفصل الأول من عام 2024.

11- وسيستمر مكتب المراجعة والإشراف في دعم تنفيذ سياسة مكافحة الفساد بالتعاون مع المكاتب المسؤولة، وسيواصل التنسيق عن كثب مع مكتب الشؤون الأخلاقية في التعامل مع ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيواصل العمل عن كثب بشأن هذه المسائل مع الكيانات المسؤولة عن التحقيق لدى وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

ثالثا- قدرات مكتب المراجعة والإشراف ومتطلباته من الموارد لعام 2024

12- تبلغ الميزانية المقترحة لمكتب المراجعة والإشراف لعام 2024 ما مقداره 2.77 مليون دولار أمريكي (قيمة الميزانية الفعلية لعام 2023 هي 2.68 مليون دولار أمريكي)، ويُخصَّص مبلغ قدره 000 403 دولار أمريكي منها للموارد من غير الموظفين. وجميع وظائف موظفي مكتب المراجعة والإشراف الممولة من الميزانية العادية (6 وظائف في مجال المراجعة، و7 وظائف في مجال التحقيقات، ووظيفتان في المكتب الأمامي) مشغولة. وبالإضافة إلى ذلك، تموّل الدول الأعضاء موظفَي مراجعة معاونَين من خلال برنامج الموظفين الفنيين المشترك، وتنتهي مدة خدمتهما في عام 2024. وستغطي الميزانية المقترحة لغير الموظفين تكلفة الخبراء المحليين وخدمات المراجعة والتحقيق المتخصصة التي تقدّمها الشركات، والسفر، وتراخيص أدوات المراجعة والتحقيق والتدريب المتخصص لاستكمال قدرة الموظفين في مجال التحقيق. والمبلغ أقل بقليل من السنوات السابقة، ولكن مكتب المراجعة والإشراف سيسعى جاهدا لتنفيذ خطته من خلال ترتيبات أكثر توفيرا في مجالَي السفر وخدمات الاستشاريين.

13- وسيواصل مكتب المراجعة والإشراف بناء قدراته للوفاء بمهمته الأساسية من خلال التدريب في المجالات التقنية وتعزيز أدوات المراجعة والتحقيق. وسيشمل ذلك أيضا تنفيذ التوصيات المتبقية المنبثقة من الاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق في الصندوق ومن الاستعراض الخارجي لضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الصندوق. والتصنيف الشامل الذي وضعه الاستعراض الخارجي لضمان الجودة لعام 2023 هو "يتوافق عموما" مع المعايير الحالية للمراجعة الداخلية – وهو أعلى تصنيف ممكن – مع الإشارة إلى بعض المجالات التي تحتاج إلى التحسين. وسيجري إطلاع اللجنة على التقرير الكامل للاستعراض الخارجي لضمان الجودة في اجتماعها المقبل، بالإضافة إلى خطة عمل لتناول توصيات الاستعراض الخارجي لضمان الجودة.

14- وعملا بما أقرّه المجلس التنفيذي، سيستضيف مكتب المراجعة والإشراف إداريا عملية الاستعراض المحايدة، وهي أحد عناصر الإجراء المعزز لتقديم الشكاوى بشأن عدم الامتثال المزعوم لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق. ولم تجر حتى تاريخه في عام 2023 إحالة مسائل محددة إلى مكتب المراجعة والإشراف من خلال هذه الآلية على النحو الذي يستلزم تعيين موظف مسؤول عن الشكاوى بشأن الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وسيقترح مكتب المراجعة والإشراف أن يُخصَّص له اعتماد إضافي في الميزانية لتغطية احتمال إحالة شكوى بشأن الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي إلى عملية الاستعراض المحايدة في عام 2024. وهذا منفصل عن الموارد المطلوبة لدعم خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2024.